

المتن

واعلم أن اللازم من قول الله تعالى، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذا صح أن يكون لازماً فهو حق؛ وذلك لأن كلام الله ورسوله حق، ولازم الحق حق، ولأن الله تعالى عالم بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله فيكون مراداً.

الشرح

هذه أيضاً قاعدة مهمة اللازم من كلام الله إذا صح أن يكون لازماً فهو حق، فإن لم يصح أن يكون لازماً فليس بحق؛ مثال ذلك: أهل التعطيل يقولون: يلزم من إثبات الصفات إثبات التمثيل، وإذا لزم من إثبات الصفات إثبات التمثيل وجب علينا إنكار الصفات لأن التمثيل يجب إنكاره.

ونحن نقول: لا يلزم من إثبات الصفات إثبات التمثيل. لو قال قائلٌ: يلزم من قولكم: "إن الله استوى بذاته" أن يكون لله ذاتٌ تستوي على العرش وتنزل إلى السماء الدنيا؛ وما أشبه ذلك؟

نقول: هذا اللازم حق، ولأمانع من أن تُثبت لله ذاتاً لا تُشبه الذوات وحينئذٍ يكون هذا اللازم حقاً.

الخلاصة: أن اللازم من كلام الله ورسوله حق متى؟ إذا صح أن يكون لازماً. وأما أن ندعي أنه لازم، وليس هو في الحقيقة بلازم، فهذه دعوى تحتاج إلى دليل. فإذا صح اللازم فإنه حق لسببين:

*الأول: أن كلام الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم - حق، ولازم الحق حق.

*الثاني: أن الله - عز وجل - يعلم ما إذا يترتب على كلامه وكلام رسوله - صلى الله عليه

وسلم - ؛ فإذا كان يعلم ذلك ؛ كان هذا الشيء لازماً لكلامه علمنا أن هذا اللازم مراداً لله عز وجل وعليه إذا قيل : هل لازم القول قول ؟
 فالجواب: إن كان القول قول الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - فلازمه حق ويكون كقولها ؛ لأن قولها دل عليه باللازم ؛ ، وأما قول غيرها ففيه تفصيلٌ.

المتن

وأما اللازم من قول أحدٍ سوى قول الله ورسوله، فله ثلاث حالات:
***الأولى:** أن يذكر للقائل ويلتزم به، مثل أن يقول من ينفي الصفات الفعلية لمن يثبتها: يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله - عز وجل - أن يكون من أفعاله ما هو حادث. فيقول المثبت: نعم، وأنا ألتزم بذلك فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال فعلاً لما يريد ولا نقاد لأقواله وأفعاله كما قال تعالى: "قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا" سورة الكهف، الآية: 109.. وقال: "وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" سورة لقمان، الآية: 27 وحدث آحاد فعله تعالى لا يستلزم نقصاً في حقه.

الشرح

اللازم من قول غير الله ورسوله صلى الله عليه وسلم - له ثلاث حالات:
***الأولى:** "أن يُذكر - اللازم - للقائل ويلتزم به"، فهذا معلومٌ أنه إذا التزم به صار من قوله، فإذا ذكر اللازم للقائل وقال: "نعم، هذا يلزم من قولي، وأنا ملتزمٌ به" صار هذا اللازم قولاً له للالتزامه إياه، فإنه قال: "نعم أنا ألتزم به وليس في ذلك عندي مانع."

و مثاله : إذا قال من يُنفي الصفات لمن يثبتها: يلزم من إثباتك الصفات الفعلية أن يكون من أفعال الله ماهو حادثٌ!!

فقد وجد بعض من ينكرون أفعالَ الله عزوجل-، فيُنكرون "أن ينزل وأن يأتي وأن يضحك ؛ وما أشبه ذلك" ليش؟ وعللوا ذلك بأن قالوا : هذه حوادث، والحوادث لا يقوم إلا بحدوث.

ونحنُ نُسَلِّمُ بأن الصفات الفعلية حادثة ، ولكن لا نُسَلِّمُ بأن الحوادث لا تقوم إلا بحدوث ، لأن الحوادث قد تقوم بالقديم الذي ليس بحدوث.

فإذا كان هناك رجلٌ يُنكر الأفعال الاختيارية ويُناظر مَنْ يثبت الأفعال الاختيارية ، فإنه أي: النافي ، سيقول للمثبت: يلزم على قولك بإثبات الأفعال الاختيارية ؛ أن يكون من أفعال الله شيءٌ حادثٌ، فالنزول إلى السماء الدنيا يحدث كل ليلة ولا لأ؟ . فقال المثبت للأفعال الاختيارية : نعم يلزم من إثبات الصفات الفعلية ؛ أن يكون من أفعال الله ما هو حادثٌ، وأنا ألتزم بذلك، وأقول: " في أفعال الله ماهو حادثٌ " وليس في هذا شيءٌ أبداً. فهذا اللازم التزم به القائل ، فيكون من قوله بلا شك لأمرين: أولاً ؛ لأن كلامه دل عليه. وثانياً : ولأنه التزمه فعلاً.

وفي هذه القاعدة عدة فوائد، وقد سبق أن اللازم من قول أحد سوى قول الله ورسوله له ثلاث حالاتٍ، وتكلمنا عن الحالة الأولى ، وهي : " أن يذكر للقائل ويلتزم به ". فإذا قيل للقائل: "يلزمُ على قولك كذا وكذا " فقال: " نعم ، وأنا ألتزم به " فلازم قوله قولاً له ، ويكون قائلًا باللازم والملزوم.

مثاله: أن يقول مَنْ يُنْفِي الصفات الفعلية- وهم المعتزلة والأشعرية ، فهم ينكرون الأفعال الاختيارية بالله عز وجل ونحوهم ، والذين يثبتونها هم السلف "أهل السنة والجماعة" - يلزم لإثبات الصفات الفعلية لله عز وجل ؛ أن يكون من أفعال الله ما هو حادث. فإذا قال النفاة ذلك، ماذا يقول المثبت؟

فإذا قال المثبت :لا، لا يلزم.

قيل له : بين لنا عدم وجه الملازمة.

وإن قال: يلزم وأنا ألتزم بذلك وأثبتته.

قيل له : لا بأس ، وأنت الآن التزمتَ أمرًا نرى أنه غير صحيح، وأنت ترى أنه صحيح ، فما بيان ذلك ؟

يقول المثبت: نعم، وأنا ألتزم بذلك ، فإن الله لم يزل ولا يزال فعلاً لما يريد، ولا نقاد لأقواله وأفعاله كما قال الله تعالى: "قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا" سورة الكهف، الآية: 109. وقال تعالى: "وَلَوْ أَنَّ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" سورة لقمان، الآية: 27.. وحدث أحاد فعله تعالى لا يستلزم نقصاً في حقه، بل هو في الحقيقة كمالٌ ، لأن كونه يفعل ما يريد متى شاء، لاشك أن هذا كمالٌ.

والذي يقول: "إنَّ الله لا يفعل ولا يتحدث أفعاله" فمعنى كلامه أنه عطل كمال الله ، وأما الذي يقول: بأنَّ أفعال الله تحدثُ ، فهذا هو الذي وصف الله تعالى بالكمال؛ ولهذا كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا نزل المطر حَسر عن ثوبه ليصيبه الماء ، ويقول: "إنه حديث عهدٍ بربه" صحيح مسلم: 898. إذا فخلق الله لهذا المطر متجدد ولا بقديم؟

متجدد لأنه قال حديثُ عهد بربه فتجدد أحاد فعل الله كمالٌ وليس بنقصٍ.
والنفاة يقولون: لا يُمكن أن تتجدد أفعاله؛ لأن الحادث لا يكون إلا بحدث. هل هذا
صحيح؟ أبدأ حدوث الفعل لا يلزم منه حدوث الفاعل. نحن الآن جئنا إلى هذا المكان
اليوم وفعلنا أفعالاً في هذه الساعة هل يلزم من ذلك أننا لم نُخلق إلا هذه الساعة؟ لا يلزم
فالوجود يسبق الفعل، وعليه نقول: إنَّ الله عزوجل لم يزل ولا يزال موجوداً، ولكن آحادُ
أفعاله تتجدد حسب ما تقتضيه حكمته، وليس في هذا نقص بل في هذا كمالٌ.